

مصطلح (الأولى) في القاعدة التأصيلية (الحمل على الأكثر أولى) في التراث الصرفي (نماذج مختارة)

م.م. نور عبد المنعم أحمد حسين الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
noorabdlmoneam@uomustansiriyah. edu. iqdr.

أ.د. جنان ناظم حميد الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
genanhamd@uomustansiriyah. edu. iq

الملخص:

يدخل (الأولى) غالباً في القواعد التوجيهية، ونعني بها: "تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية، سماعاً كانت، أم استصحاباً، أم قياساً، التي تُستعمل في استنباط الحكم (حسان، 1981م، صفحة 209)، وأطلق عبد الرحمن السيد على هذه القواعد بـ(الأقيسة والأصول) (مدرسة البصرة النحوية، الصفحات 177-202)، على حين فضّل تسميتها عبد العزيز الدّايم (بقواعد الاستدلال)، وهذه التسميات متقاربة، والتّقارب مرده إلى طبيعتها ووظيفتها. الكلمات المفتاحية: القواعد التأصيلية، مصطلح (الأولى)، علّة الحمل

The term “first” in the fundamental rule (the most likely is first) in the morphological heritage (selected models)

Abstract

The concept of "al-awlā" (the more appropriate or preferable) is often included under directive rules, which refer to: "those methodological principles established by grammarians to adhere to when examining linguistic material—whether based on oral transmission, established usage, or analogy—which are used to derive linguistic judgments" .

‘Abd al-Rahmān al-Sayyid referred to these rules as "analogies and principles", whereas ‘Abd al-‘Azīz al-Dāyīm preferred to call them "rules of inference. " These different terms are closely related, and this closeness is due to the nature and function of these rules .

Keywords: Foundational Rules, The concept of "al-awlā", Underlying rationale for grammatical predication .

مقدمة

تناولت في البحث قواعد توجيهية صرفية للألفاظ مجهولة الاشتقاق وكان لـ (الأولى) نصيبٌ منها وجدتها مبثوثة في بطون الكتب، ومن الجدير بالذكر أن في اللغة العربية ألفاظاً مجهولة الاشتقاق فلم يُعرف الأصل الذي تنحدر منه مع أنها من فصيح لغة العرب ومستعملة في المنظوم والمثثور من كلامهم، إذ ذكر سيبويه بيان اختلاف الصيغ مع تحقيق علّة التسمية: "فإن كان -أي الاسم- عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتقّ منه فإنّما ذلك لأنّنا جهلنا ما علم غيرنا" (الأصول، صفحة 157/1) (التواب، 2011م)، ويذكر ويؤكد جهالة الاشتقاق الرّازي (ت322هـ) قائلاً: "وربما دُعي الشيء باسم لا يُعرف اشتقاقه من أيّ اسم هو، بل يكون مصطلحاً عليه قد خفي على الناس ما أُريد به ولأيّ شيء سُمي بذلك الاسم" (الزينة في معاني الكلمات،

صفحة 137/1) وكان وراء جهالة وخفاء الأصول المعجمية لبعض الكلمات أسباب عدة منها:

- الاشتراك في الأصل السامي: أي أن تكون اللفظة من اللغة السامية الأم، غير أن كثيراً من متقدمي أهل اللغة لم يكن على علم بأواصر القرابة بين اللغة العربية وهذه اللغات (فصول في فقه اللغة، صفحة 43)

- أن تكون اللفظة من الألفاظ العربية القديمة: أي تكون اللفظة من لهجة أو لغة لبعض المجتمعات العربية القديمة، والعربية مرّت بمراحل وأطوار من التاريخ اللغوي من النشأة وحتى الاكتمال المتمثل باللغة العربية الفصيحة، وكثير منها لم يصل إلينا إلا ما حفظته بعض النقوش والآثار ومن ذلك كلمتا: (هَسَع وهيسوع)، قال ابن دريد (321هـ): "قد سمّت العرب هَسَع وهيسوعاً وهذه لغة قديمة ولا يُعرف اشتقاقها، وأحسبها عبرانية أو سريانية" (جمهرة اللغة، صفحة 470/1)، قال الصّاغاني (ت 650هـ) معلقاً على ابن دريد: "لَقَدْ أَبْعَدَ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي الْمَرَامِ، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ عَرَبِيَّةٌ حَمِيرِيَّةٌ، وَاشْتِقَاقُهَا مِنْ هَسَعٍ: إِذَا أَسْرَعَ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ" (تاج العروس، صفحة 409/22).

- اللفظ من المولّد: أي اللفظ بعد عصر الاحتجاج اللغوي على السنة المستعربين والناطقين بلغة العرب من الأعاجم، ولم يكن لها استعمال قبل ذلك في فصيح كلام العرب، من ذلك كلمة (شَلَح) بمعنى (عرّى) قال ابن دريد: "شَلَحَهُ فَلَا أَدْرِي مِمَّا اشْتَقَّاقُهُ" (جمهرة اللغة، صفحة 276/1)، قال الأزهرّي (ت 370هـ): "وَالشَّلَحَ عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ، ... سَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ: شُلِّحَ فُلَانٌ إِذَا خَرَجَ عَلَيْهِ قُطَاعُ الطَّرِيقِ فَسَلَبُوهُ ثِيَابَهُ وَعَرَّوْهُ، وَأَحْسِبُهَا نَبْطِيَّةً" (تهذيب اللغة، صفحة 109/4) (الفراهيدي، العين).

-التعريب: ينشأ التعريب من احتكاك اللغة العربية بغيره من اللغات الأخرى المجاورة فهو نتاج التأثير والتأثير، من ذلك لفظة (الباطئة) من آنية الشراب، قال الخليل (ت170هـ) هو: "اسم مجهول الأصل" (الفراهيدي، العين، صفحة 462/7).

-أن يكون اللفظ ممّا أُميت أصله في اللغة: وتُرك استعماله في مرحلة مبكرة من الاستعمال اللغوي، من ذلك قول الخليل: "القيعون من العشب نبت على فيُعُول يُقال اشتقاقه من القعن، ونحو هذه الأشياء اشتقت من الأسماء وأُميت أصولها ولكن يُعرَف ذلك في تقدير الفعل" (الفراهيدي، العين، صفحة 169/1). وهناك أسباب أخرى: منها المرتجل واشتقاقه متردّد بين أصليين أو أكثر، أو التطور الصوتي بالإبدال خاصّة (ما جهل اشتقاقه، صفحة 15).

الأصالة والزيادة في الأسماء والأفعال

تبين من متابعة أقوال العلماء في التراث الصرفي أنّ الأسماء ترجع إلى أصول ثلاثية، أو رباعية، أو خماسية، وأنّ كلّ اسم من هذه الثلاثة فيه المجرد والمزيد وهي إمّا أن تكون لإفادة معنى معيّن، أو لإلحاق كلمة بوزن آخر (تصريف الأسماء والأفعال، صفحة 61). الأفعال ما كان منها على ثلاثة أحرف أصلية وزُيدت عليها أحرف أخرى إمّا لإفادة معنى من المعاني، وإمّا للإلحاق بالرباعي المجرد أو المزيد، جاء في المفصل: "وأبنية الثلاثي فيه على ثلاثة أضرب: موازن للرباعي على سبيل الإلحاق، وموازن له على غير سبيل الإلحاق وغير موازن له" (الزمخشري، 1993م)، والزيادة في الفعل الثلاثي الأصول إمّا أن يكن من جنس حروفه أو من غير جنسها (المفصل في صنعة الإعراب، صفحة 289)، ويصل الفعل بعد الزيادة التي تلحقه إلى ستة أحرف، قال السرقسطي (ت455هـ): "وأقصى ما ينتهي إليه

الفعل بالزيادة ستة أحرف ثلاثيًا كان أم رباعيًا" (كتاب الأفعال، صفحة 55/1).

ذكر ابن السكيت (ت244هـ) في التفریق بین صیغتي: الحَمَل والحِمل أن: "الحَمَل ما كان في بطنٍ أو على رأسِ شجرةٍ، والحِمل ما حُمِل على ظهرٍ أو رأسٍ" (اصطلاح المنطق، صفحة 65)، والحَمَل اصطلاحًا: هو إلحاق الشيء بالشيء وإعطاؤه حكمه (الحمل على المعنى، صفحة 2)، وهو نوع من أنواع القياس، والقياس يُعرَف بأنه: "حَمَل فرع على أصل بعلة" (لمع الأدلة، صفحة 93)، أو هو "ردّ الشيء إلى نظيره" (التعريفات، صفحة 159)، والقياس ثلاثة أنواع: قياس علة، وقياس طرد، وقياس شبه، والذي يهَمُّنا من أنواع القياس، هو قياس الشَّبه الذي هو: "ضربٌ من ضروب الحَمَل" (الحمل على المعنى، صفحة 2)، ويُقسَم أربعة أقسام هي: حَمَل أصلٍ على فرع، وحَمَل فرعٍ على أصلٍ، وحَمَل نظيرٍ على نظيرٍ، وحَمَل نقيضٍ على نقيضٍ.

أولاً: أيدع

وفقاً للقاعدة التوجيهية (الحمل على الأكثر أولى) استدلّ الصّرفيون على أنّ الهمزة إذا وقعت أولاً ويليها ثلاثة أحرف فإنه يحكم بزيادتها، وإن لم يعلم اشتقاقها، وعلة ذلك كثرة وقوعها زائدة فيما عرف اشتقاقه، نحو: أحمر، أحمد، أزرق وغيرها، وشاهد الكلام على ذلك لفظة (أيدع) وهو: صَبغ أحمر وقيل: هو الزعفران (الممتع الكبير، صفحة 157/1)، وهي من الفعل "يدع"، فصرّح الساكناني (ت734هـ) بذلك في معرض شرحه عن حروف الزيادة إذ قال: "رُجِّحت زيادة الهمزة في (أيدع)؛ لأنّ زيادتها أكثر من زيادة الياء ثانية ساكنة، والحمل على الأكثر أولى" (الكافية في شرح الشافية، صفحة 217/2)، والساكناني إنّما تابع من سبقه في توظيف

(الأولى) لتعيين الزائد في هذه اللفظة، إذ استدلّ ابن جني بـ(الأولى) على زيادة الهمزة في أيدع بقوله: "إنّ حمل الهمزة على الزيادة أولى من حمل الياء عليها؛ وذلك أنّ زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانية، ألا ترى أنّ باب "أحمر وأصفر" أكثر من باب "خَيْفَق وَصَيْرَف" فهذا الدليل ثبّت زيادة الهمزة في أيدع. وقد حكى بعضهم: "يَدْعُتُهُ تَيْدِيعًا" فهذه دلالة قاطعة على كون الياء فاء" (المنصف، صفحة 100/1).

فابن جنّي عدّ السّماع القليل القاضي بأصالة الياء في (أيدع) علّة ثانية للحكم بزيادة الهمزة في هذه اللفظة، إلّا أنّه قدّم علّة الكثرة عليها وجعلها أوّلًا ثمّ حكم بأنّها العلّة (الأولى) للحكم بزنة اللفظة على (أفعل). ويفهم من كلامه أنّه لم يفاضل بين الزيادتين فحسب، وإنّما أوجب زيادة الهمزة، ورفض زيادة الياء للعلتين المذكورتين، وهنا يتّضح أنّ (الأولى) وإن كان حكمًا ترجيحياً، فإنّه إلى القطع بالحكم أقرب منه إلى التّفضيل.

قال أبو علي الفارسي (377هـ): "إنّك وإن لم تشتقّ من أفعلٍ وأيدع ما تسقط فيه الهمزة كما اشتقت من أحمر ما سقطت فيه، فإنّك تحكم بزيادتها فإذا سميت به رجلاً لم تصرفه، كما أنّك إذا سميت بأحمد لم تصرفه والعلّة في حكمه بزيادتها حتّى يقوم دليل على غير ذلك كثرة وقوعها زائدة، وعلمك بزيادتها بالاشتقاق، فإذا جاء شيء لم تعرف زيادته بالاشتقاق حملته على الأعمّ الأكثر، لأنّ حكم القياس أن يكون عليه حتّى يقوم ثبّت على خلاف ذلك" (التعليقة، صفحة 280/4)، وبين ركن الدّين (715هـ) أنّ وزن اللفظة (أفعل) لا (فيعل) حملاً على الأكثر بقوله: "كهزمة أيدع مع يائه -وهو الزّعفران- فإنّ فرض الهمزة زائدة كان وزنه أفعل، وهو كثير في أبنتهم، وإن فرض الياء زائدة كان وزنه فيعلًا، وهو قليل في أبنتهم، وإنّ

زائدة فيجب الحكم بزيادة الهمزة دون الياء، ووزنه أَفْعَل لا فَيَعْل " (شرح شافية ابن الحاجب، صفحة 640/2).

فالاستدلال بالحمل على الكثرة من القواعد التي اعتمدها الأوائل اعتماداً بيناً في باب الزيادة لمعرفة الزائد من الأصلي من الحروف، وعلة الكثرة من العلل الغالبة في تحليل القياس الصرفي لذا بنوا عليها قاعدة كُلية في التوجيه يتصدّرها مصطلح (الأولى)، ليقطع الخلاف الصرفي، فيكسب الوجه المقدم درجة الوجوب، ويترك الآخر ضعيفاً غير مقبول.

ثانياً: أفعى

وهو من الألفاظ التي الأصل فيها الاسمية وقد تستعمل صفاتٍ، وأطلق سيبويه على هذا النوع من الكلمات هو: "ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام" (الكتاب، صفحة 5/2)، وأردف قائلاً: "وذلك أجدل وأخيل وأفعى، فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً وقد جعله بعضهم صفة.... وعلى هذا المثال جاء أفعى، كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ولا مصدر" (الكتاب، صفحة 200/3)، لكنّ الرضيّ يميل إلى أنّ الوصف العارض يمنع الاسم من الصرف فهو يقول: "وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أنّ الوصف العارض غير معتدّ به في منع الصرف" (شرح الشافية، صفحة 112/1)، يُريد أنّ انتقال اللفظة من كونها اسم ذات إلى الوصف هو علة لمنعها من الصرف، وعلل الخليل منع الصرف في الصفات بقوله: "لأنّ الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التثوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه" (الكتاب، صفحة 193/3).

وذكر ابن عقيل: "هذه الألفاظ ليست بصفات وينبغي ألاّ تُمنع من الصرف؛ لأنّ الوصفية ليست محققة فيها ومنّ منعها فقد تخيل الوصفية

فيها، ففي أفعى مثلاً تُخَيَّل معنى الخبث فمنعوها لوزن الفعل والصفة المتخيلة" (شرح ابن عقيل، صفحة 325/2)، ويُفهم من كلامه أنّ مجيأها صفة إنّما هو من باب التشبيه وليس على بناء الصفات أصالة. وإلى هذا ذهب السيوطي أيضاً.

وكان (الأولى) حاضراً في استدلال العلماء في تعيين وزن لفظة (أفعى) اعتماداً على القاعدة التوجيهية (الحمل على الأكثر أولى)، فقد اختلفوا في وزنها اعتماداً على تعيين أصلها، فمنهم من ذهب إلى أنّ وزنها (أفعل)، ومنهم من رأى أنّها على زنة (فعل)، واستدلّ السّاكناني بـ(الأولى) بقوله: "وأما همزة أفعى زائدة لا طراد زيادتها مع ثلاثة أصول إذا كانت أولاً، وعليه فوزنه (أفعل)، وهو أكثر من (فعل)، فكان الحمل على الأكثر أولى" (كنز المطالب، صفحة 1931/3)، وذكر في موضع آخر "إنّ فُقدت شُبّهة الاشتقاق فيهما - أي في الوزنين - الحاصلين على كلا التقديرين فإنّه يرجح الحكم بالزيادة بحمل البناء على الأغلب. أي في لفظة (أفعى) نرى حرفين تغلب زيادتهما في موضعيهما وهما: الهمزة أولاً مع ثلاثة أصول، والألف آخرًا كذلك فرُجِح الأول حملاً على الأكثر أولى (كنز المطالب، صفحة 3054/3).

وفي عبارته (فُقدت شُبّهة الاشتقاق) يقصد الإشارة إلى انعدام استعمال الأصل الثلاثي لهذه اللفظة، فلم يُسمَع عن العرب أحد الجذرين: أفع، أو فعاً، مع تصريفات هذه اللفظة لذا اشتبه عليهم الاشتقاق ثمّ الوزن، ومُسوّغ الاشتباه استعمالها اسم ذات، وهذا ممّا لا اشتقاق فيه غالباً (الاشتقاق والتعريب، صفحة 9).

وسبق السّاكناني ابن عصفور إلى استعمال قاعدة توجيهية يتصدّرها مصطلح (الأولى) يعتمد على الاختصاص، وهو مصطلح مرجعه إلى علّة

الكثرة أيضًا، إذ قال: "وما اختصَّت زيادته بموضع كان أولى، بأنَّ يُجعل زائدًا ممَّا لم يختصَّ؛ ألا ترى أنَّ الهمزة في أفْعَى قضينا عليها بالزيادة وعلى الألف بالأصالة؛ لأنَّ الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة، والهمزة لم تكثر زيادتها إلاَّ أوَّلًا خاصَّة، فكان المختصُّ يَشْرِك غير المختصِّ، بكثرة زيادته في ذلك الموضع، ويزيد عليه بقوة الاختصاص" (الممتع الكبير، صفحة 172/1)

ثالثًا: موسى

أُخْتَلَف في أصل لفظة (موسى) فكان الحديث عن اللفظة محلَّ خلاف في التداخل بين الأجوف واللفيف المفروق للفظ موسى (آلة الحلاقة) وليس علمًا لشخص، وذهبوا باشتقاقها إلى احتمالين:

رأي البصريين: وزن موسى (مُفْعَل) (الكتاب، صفحة 213/3) من أوسيت الشعر أي: حلقته، قال الجوهري: "وَسَى أَوْسَى رأسه، أي حَلَقَ. والموسى: ما يُحَلَق به" (الصحاح تاج اللغة، صفحة 2524/6)، فتكون الميم زائدة، والألف منقلبة عن ياء أصلية، وهو على صورة اسم المفعول، فأصلها (مُوسِي) من المزيد بهمزة القطع فقلبت الياء ألفًا نظرًا لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، وهو من اللفيف المفروق (و س ي) ويكون اللفظ منصرفًا عند التنكير ويُمنع من الصرف عند العِلْمِيَّة كـ (عَقْرَب) (شرح الشافية، صفحة 51/2).

رأي الكوفيين: وزنه (فُعْلَى) مشتق من مَاس -يميس إذا تبختر؛ لأنَّ المُرَّيَّن يَتَبَخَّر (تهذيب اللغة، صفحة 81/13)، قال ابن فارس: "مَيْس: المِيمُ وَالْيَاءُ وَالسِّينُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَيْلَانٍ. وَمَاسٌ مَيْسَانًا: تَبَخَّرَ. وَمَاسُ الْغُصْنِ أَيْضًا" (مقاييس اللغة، صفحة 289/5)، فأصل عينه ياء، فقلبت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فتكون الألف زائدة للتأنيث مع أصالة البواقي، فاللفظ ممنوع من الصرف ولو في حالة التنكير (تهذيب اللغة، صفحة 81/13).

ومنهم من جعل اللفظة من أسوت الجرح أي: أصلحته، قال ابن منظور: "الأساء، مَفْتُوحٌ مَقْضُورٌ: المُداواة والعِلاجُ وأَسَا الجُرْحَ أَشْوَأَ وَأَسَأَ: دَاوَاهُ" (الأزهري، 1967م، صفحة 95/13)، وجوّز ذلك السّيرافيّ إذ قال: "وموسى الحديد عربيّة منصرفة في النّكرة، وزنها "مَفْعَلٌ"، وهي من أحد شيئين: إمّا من أوسيت الشّعْر إذا حلّقته، أو من أسوت الجرح، وألّزمت التّخفيف" (شرح الكتاب، صفحة 478/3)، فالواو مُبدلة عن الهمزة، والألف في آخر اللفظ مُبدلة عن الواو، وذكر الفسويّ مُعلّقًا على رأي السّيرافيّ: "فلعلّه زعم أنّ المزيد فيه من باب الإفعال فيه جاء بمعنى أصله المجرد، وهذا الاسم سواء جُعِلَ واويًا أو يائيًا كأنّه وُضِعَ لتلك الآلة من غير اعتبار مقتضى اشتقاق الصّيغة" (شرح الشافية، صفحة 25/2).

ويبدو أنّ الفسويّ يُرَجِّح اشتقاق اللفظ من اللّيف المفروق، وأجاز انشعابه من المجرد أو المزيد لهذا الأصل مع اتّفاق المعنى، وإنّما وَحَدَ الدّلالة نظرًا لاحتفاظ البناءين بمعنى التّعدية، فلم تُحدِث الزّيادة تغييرًا واضحًا في المعنى الصّرفيّ.

وكان (الأوّل) حاضرًا في التّرجيح، فقد تابع الصّنهاجيّ ابن جنّي، ونظم كلام ابن جنّي في قاعدة توجيهيّة صرفيّة مفادها يتّضح في قوله: "ورُجِّح قول البصريّين بأنّ مُفْعَلًا في الكلام أكثر من فُعَلَى؛ لأنّ مُفْعَلًا يُبنى من كل رباعيّ جاء على زنة (أَفْعَلْتُ)، فكان الحمل على الأكثر أوّل" (كنز المطالب، صفحة 1844/3)، ومعنى ذلك أنّ اسم المفعول واسمي الزّمان والمكان والميمي بهذه الزّنة، لذلك دلّ استعمال (الأوّل) على دفع (فُعَلَى) وردّ زنتها.

واعتمادًا على دلالة أصل الألفاظ دخل (الأوّل) مرجّحًا بين الحلق والتّبختر بقوله: "إنّ مناسبة الحلق أظهر وأقوى من مناسبة التّبختر، فكان

حمله لذلك على أوسيت على إنه مُفْعَلٌ أُولَى " (حاشية الغزي، صفحة 61)، ومن الصّرفيين من نظَرَ إلى الصّرف والمنع منه في ترجيح الزّنة، قال ابن السّراج (ت 316هـ): وأما موسى فالميم هي الزائدة لأنّ "مُفْعَلٌ" أكثر من "فُعْلَى" مُفْعَلٌ يُبْنَى مِنْ كُلِّ "أَفْعَلْتُ" ويدلّك على أنّه "مُفْعَلٌ" أنّه يصرف في النّكرة. و"فُعْلَى" لا تنصرف على حالٍ (الأصول، صفحة 351/3).

وأكد زيادة الميم في لفظة (موسى) ابن جنّي إذ صرّح بذلك بقوله: "اعلم أنّك إذا حَصَلَتْ حرفين أصليين في أولهما ميمٌ أو همزة، وفي آخرهما ألف - فاقض بزيادة الميم والهمزة؛ وذلك أنا اعتبرنا اللّغة؛ فوجدنا أكثرها على ذلك؛ إلّا أنّ تجد ثبثاً تترك هذه القضية إليه؛ وذلك نحو موسى، ومثالهما: (مُفْعَلٌ) و(فُعْلَى)، ذلك أنّ (مُفْعَلًا) في الكلام أكثر من (فُعْلَى)، ألا ترى أنّ زيادة الميم - أولاً أكثر من زيادة الألف رابعةً" (سر الصناعة، صفحة 348/1).

وذهب أحد الباحثين المعاصرين إلى: "أنّ المذهبين متساويان؛ فالاشتقاق يسعفهما جميعاً؛ فكما جاء في اللّغة أنّ المّوس: حلق الرّأس، ومنه قالوا: مّاس رأسه أي: حلقه فإنّ في اللّغة -أيضاً- أنّ الوّسي: الحلق، ومنه: أوّسيت الشّيء: حلقتة بالموسى. وحججهم الصّرفية تكاد تكون متوازنة؛ فقد ذكروا أنّها ممّا يذكر ويؤنّث، وينصرف ولا ينصرف" (تداخل الأصول اللغوية، صفحة 339/1).

رابعاً: تنبألة

جاء في العين: "نبل: التنبألة والتنبأل: القصير الرّذل من الرجال" (العين، صفحة 145/8)، وذهب سيبويه إلى أنّ أصل حروف اللفظة (تنبل) على أحد أوزان الرّباعي بأصالة التّاء والنّون (الكتاب، صفحة 318/4)، قال الزّبيدي: "والتّاء في تنبال زائدة اتّفاقاً. وفي المُحْكَم: هو رُباعيٌّ على مذهب سيبويه

لأن التاء لا تُزاد أولاً إلا بثبوت، وكذلك النون لا تُزاد ثانية إلا بذلك، وعند ثعلب ثلاثي، وذهب إلى زيادة التاء، ويشتهق من النبل الذي هو الصغر (تاج العروس، صفحة 145/28)، فيكون (تنبالة) على رأي سيبويه (فعلالة)، فيكون مشتقاً بزيادة الألف مع إلحاق التاء في آخره فهو من المزيد الرباعي. وذكر ثعلب أنه مشتق من (النبل) وهي العظام والصغار من الحجارة والإبل والناس وغيرهم (تاج العروس، صفحة 442/30)، على أن التاء فيها زائدة فتكون على زنة (تفعالة). وذكر الصنهاجي معتمداً على (الأولى) قاعدة كلية في ترجيح وزن (تفعالة) قائلاً: "وقد اعترض على سيبويه بأن تفعالة موجود في أبنية الأسماء بل أكثر من (فعلالة) فكان حمله عليه أولى" (كنز المطالب، صفحة 1854/3)، فعلة كثرة الاستعمال هي دليل الترجيح الذي وصف به (الأولى) ونظمت عليه القاعدة التوجيهية، أي كان الحمل على الأكثر أولى، فهذا حكم وقاعدة اجتماعاً معاً في كلام الصنهاجي. واستند اليزدي إلى القاعدة التوجيهية باستعمال (الأولى) على ترجيح المذهب المغاير قائلاً: "والمرجح مذهب سيبويه؛ لأن تفعالة نادر بعيد عن الأوزان وفعلالة كثير، فالحمل على الكثير أولى، إذ لا تحقق للاشتقاق" (شرح الشافية، صفحة 133/1).

نرى أن القاعدة الأصولية واحدة، والخلاف في تحديد مصداقها، هل ينطبق على الوزن الذي افترضه سيبويه أو الوزن الآخر؟ فلا خلل في القاعدة التي أفادت باستعمال (الأولى) حكماً قاطعاً، وإنما لا بد من تحديد نسبة الوزنين في الاستعمال: قلة وكثرة، ومن تتبع كلام الصرفيين وجدت أن (تفعالة) قليل، إذ أورد السيرافي قائلاً: "وإنما يجيء تفعال في الأسماء، وليس بالكثير، وقد ذكر بعض أهل اللغة منها ستة عشر حرفاً لا يكاد يوجد

غيرها" (شرح الكتاب، صفحة 4/460)، فإذا كان التّفعال بلا تاء قليل، فالمزيد بها أكثر قلة، لذا يُرجّح رأي سيبويه.

الخاتمة

إنّ الاستدلال بـ(الأولى) يمثل جانباً مهماً من جهود العلماء، إذ كانوا يستدلّون به في إطلاق أحكامهم والبت والفصل في مسائل الصّرف المختلفة، ابتداءً بسيبويه ومن تبعه من العلماء وانتهاءً بالمتأخّرين من العلماء. وقد وظّفوه لتثبيت كثير من القواعد الصّوتية والصّرفية والنحوية. بيّن البحث أنّ (الأولى) حكم نسبيّ يرجع إلى تقدير الدليل لدى العالم، فما كان أولى عند عالم، قد يكون عند غيره في المسألة نفسها غيره أولى منه فكلّ عالم يحكم بألويّة ما يراه مستنداً إلى حُجّة تدعم استدلاله. وكثرة القواعد الكلية في الجانب الصّرفيّ المتعلّقة بـ(الأولى)، على نظائرها في الجانب النحويّ.

المصادر:

- الاشتقاق والتّعريب: عبد القادر بن مصطفى المغربي، مطبعة الهلال، 1908.

- اصطلاح المنطق: ابن السّكيت أبو يوسف بن يعقوب إسحاق (ت244هـ)، تح: أحمد محمّد شاکر وعبد السلام هارون، ط2، دار المعارف، مصر، 1956م.

- الأصول دراسة ابتسولوجية للفكر اللّغويّ عند العرب: تمام حسان، نشر دار الثقافة الدّار البيضاء، 1981م.

- الأصول: لأبي بكر محمد بن سهل بن السَّرَّاج، تح: د عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى -1405هـ، مؤسسة الرسالة للنشر.
- تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي (محب الدين محمد مرتضى الحسيني (ت1250هـ)، تحقيق: لجنة من الأساتذة.
- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم: عبد الرزاق بن فراج الصَّاعدي، ط1، نشر من عمادة البحث العلمي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1422هـ-2002م.
- تصريف الأسماء والأفعال: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثانية المجددة، 1408هـ، 1988م.
- التعريفات: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403هـ-1983م.
- التعليقة على كتاب سيويو: أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د عوض بن أحمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1996م.
- تهذيب اللغة الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ) تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ومطابع سجل التراث، القاهرة، 1967م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد: دار صادر، ط1، 1345هـ.
- حاشية الغزي على شرح تصريف الغزي: محمد بن قاسم الغزي (المتوفى 918هـ)، دراسة وتحقيق: محمد حيري صالح الكبيسي، ط1، المكتبة العمريّة القاهرة 2019م.

- الحمل على المعنى في العربية: الدكتور علي عبدالله العنكي، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، ديوان الوقف السني، الطبعة الأولى، 1433، 2012م.

- الزينة في معاني الكلمات الإسلامية العربية: لأبي حاتم محمد حمدان الرازي (ت322هـ)، تح: حسين فيض الله الهمداني، القاهرة، 1975م.

- سر صناعة الإعراب: ابن جنّي، تح: لجنة من الأساتذة البابي الحلبي مصر 1954م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت769هـ)، تح: محيي الدين عبد الحميد، ط 20، مطابع المختار الإسلامي، نشر مكتبة التراث، القاهرة 1980م.

- شرح الشافية للخضر اليزدي (ت720هـ): تح: حسن أحمد الحمدو العثمان 1416هـ-1996م.

- شرح الشافية للفسائي: كمال الدين محمد الفسوي (المتوفى 1134هـ)، تح: د محمد محمود صبري الجبة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2018م.

- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترابادي (ت686هـ) تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1395هـ - 1975م

- شرح كتاب سيويو: لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (المتوفى 368هـ)، تحقيق عدد من الأساتذة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.

- الصّاحح تاج اللّغة وصحاح العربيّة: إسماعيل بن حامد الجوهري (المتوفى 400هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر.
- العين: الخليل الفراهيدي (176هـ) تح: د مهدي المخزومي والدكتور: إبراهيم السّامرائي، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام، دار الرّشيد للنشر: 1981م
- فصول في فقه اللّغة: الدكتور رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، الطبعة السّادسة، 1420هـ، 1999م.
- الكافية في شرح الشّافية: محمود بن محمّد السّاكناني (734هـ)، تح: رضا رمضان إبراهيم السّعدني، ط1، 2023م، دار النّور المبين، عمّان الأردن.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (180هـ) تح: عبد السلام هارون ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م.
- كتاب الأفعال: أبي عثمان سعيد بن محمّد المعافري السّرقسطي، تح: د حسين محمد شرف، ومراجعة د محمد مهدي علام، الهيئة العامة للشّؤون الأُميريّة، القاهرة، 1413هـ، 1992م.
- كنز المطالب على شافية ابن الحاجب: لأبي جمعة سعيد المراكشي الصّنهاجي (1016هـ)، تح: د بلال محمد جلال عثمان، دار الكتب العلميّة، بيروت ط1، 2022م
- لمع الأدلّة في أصول النّحو: لأبي البركات الأنباري، (577هـ)، تحقيق: د أحمد عبد الباسط، دار السّلام للطباعة والنّشر، الطبعة الأولى، 1439هـ، 2018م.

- ما جهل اشتقاقه من مفردات اللّغة أسبابه ومظاهره: محمّد عبد المنعم محمود سلطان، كلية اللّغة العربيّة بأسسوط، العدد الثلاثون-الجزء الخامس - ديسمبر 2011م.
- مدرسة البصرة النّحويّة نشأتها وتطوّرها: الدّكتور عبد الرحمن السيّد، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر
- المفصّل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشريّ جار الله (ت: 538هـ)، المحقق: د. علي بو ملحّم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، 1993
- مقاييس اللّغة: أبو الحسين أحمد بن فارس (395هـ) تح: عبد السّلام هارون دار الفكر، 1399هـ-1079م.
- الممتع الكبير في التّصريف: ابن عصفور الإشبيليّ (669هـ) تح: فخر الدين قباوة، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، 1966م.
- المنصف: شرح لكتاب التّصريف لأبي عثمان المازنيّ، ابن جنّيّ (392هـ)، تح: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط1، دار احياء التّراث القديم 1373هـ-1954